

من جانب المرأة في توطيد السلم والتعاون الدوليين وفي عملية التنمية ،

٢ - تشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تكفل إشراك المرأة في جميع مجالات العمل ، كما تكفل لها التساوي في الأجر عن الأعمال المتساوية في القيمة ، وفرصاً متكافئة في التعليم والتدريب المهني ، مع مراعاة ضرورة الجمع بين جميع جوانب دور المرأة في المجتمع ؛

٣ - تناشد الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تعمل على تهيئة الظروف التي من شأنها أن تمكن المرأة من المشاركة كشريك متكافئ مع الرجل في الحياة العامة والسياسية ، وفي عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات وفي إدارة مختلف مجالات الحياة في المجتمع ؛

٤ - تناشد الحكومات أن تعترف بما للأمم من مركز خاص وأهمية اجتماعية وأن تتخذ ، في نطاق قدراتها وظروفها الخاصة ، جميع التدابير اللازمة لتعزيز حماية الأمم ، بما في ذلك إجازة الأمم المدفوعة الأجر ، وتأمين وظيفة الأم للفترة اللازمة ، بحيث يسمح للمرأة ، إذا رغبت ، بالقيام بدورها كام ، دون الإضرار بأنشطتها المهنية والعامة ؛

٥ - تناشد أيضاً الحكومات أن تعمل على إنشاء مرافق ملائمة لرعاية الطفل وتعليم الأطفال كوسيلة للجمع بين الأمم وأنشطة المرأة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، وبذا تقدم المساعدة لإدماج المرأة في مجتمعاتها إدماجاً كاملاً ؛

٦ - توصي المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، المقرر عقده في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، بأن يولي المراعاة الواجبة لجميع جوانب دور المرأة في المجتمع عند استعراض وتقييم منجزات العقد ووضع سياسات المستقبل في هذا الميدان .

الجلسة العامة ١٠١

١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

١٢٤/٣٩ - مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٦٣/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ الذي أصدرت فيه الإعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين ،

وإذ تضع في اعتبارها أن عدم المساواة في الميدان الاقتصادي ، والاستعمار ، والعنصرية والتمييز العنصري ، والفصل العنصري ، وأعمال العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية تشكل عائقاً يحول دون تحقيق المساواة الحقيقية والصداقة وإدماج المرأة في المجتمع ،

واقتراناً منها بضرورة أن يكفل للمرأة الإعمال الكامل للحقوق الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١٤٣) وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان^(١٤٤) وفي الصكوك الأخرى ذات الصلة في هذا الميدان ،

وإذ تسلّم بأن تحقيق إشراك المرأة على قدم المساواة وبصورة كاملة في جميع مجالات النشاط يشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان ،

وإدراكاً منها بأن الجهود الرامية إلى تعزيز مركز المرأة ، من جميع جوانبه ، وإدماجها بشكل كامل في المجتمع تتجاوز حدود مشكلة المساواة القانونية ، وأن الأمر يحتاج إلى تحوّل هيكلي أعمق في المجتمع وتغييرات في العلاقات الاقتصادية الرهنة والقضاء على التحيزات التقليدية عن طريق التعليم ونشر المعلومات لتهيئة الظروف للمرأة كي تنمي تماماً قدراتها الفكرية والبدنية وكي تشارك بنشاط في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية السياسية والاقتصادية - والاجتماعية والثقافية ،

وإذ تضع في اعتبارها أنه من الضروري توسيع الإمكانيات ، بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء ، للجمع بين واجبات الوالدين والأعمال المنزلية من ناحية والعمل المدفوع الأجر والأنشطة الاجتماعية من ناحية أخرى ،

وإدراكاً منها بأن إنجاب الأولاد ينبغي ألا يكون سبباً لعدم المساواة والتمييز ضد المرأة ، وبأن تنشئة الأولاد تتطلب مسؤوليات مشتركة فيما بين المرأة والرجل والمجتمع ككل ،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها للمشاركة المتزايدة للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومساهمتها فيها ،

١ - تناشد جميع الحكومات ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية أن تعترف في أنشطتها بأهمية جميع الجوانب المترابطة لدور المرأة في المجتمع - بوصفها أمّاً ، وبوصفها شريكة

(١٤٣) القرار ١٨٠/٣٤ ، المرفق .

(١٤٤) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢٦) ، المرفق .

١٢٥/٣٩ - الترتيبات المتعلقة بإدارة صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة في المستقبل

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٣٣/٣١ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، المتضمن المعايير والترتيبات المتعلقة بإدارة صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٢٩/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، الذي قررت فيه أن يواصل الصندوق أنشطته إلى ما بعد انتهاء عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ،

وإذ تؤكد ضرورة القيام في دورتها الحالية بتحديد أكثر الترتيبات فعالية لمواصلة أنشطة الصندوق إلى ما بعد انتهاء العقد ، وذلك بالنظر إلى الحاجة إلى ضمان الاستقرار الطويل الأجل للصندوق ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٠٦/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، الذي قررت فيه ، في جملة أمور ، أن يجرى ، لدى النظر في تقارير الأمين العام بشأن مستقبل الصندوق ، استعراض متعمق لجميع الخيارات الممكنة ،

وإذ تؤكد من جديد أن الصندوق يستطيع أن يقدم مساهمة فريدة في تحقيق غايات عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، بل وبعد انتهاء العقد ،

وإذ تسلّم بالإسهام الكبير الذي تقدمه المرأة بالفعل والذي يمكن أن تقدمه في التنمية كما يدل على ذلك التقييم المنصب على المستقبل للأنشطة التي يساعدها الصندوق ، وبالذات الحاسم للصندوق بوصفه قاعدة موارد متخصصة للتعاون في ميدان التنمية ، وبالحاجة إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى الأنشطة التي تستفيد منها المرأة استفادة مباشرة ،

وإذ تضع في اعتبارها ، بناءً على ذلك ، أن من الأهمية الفائقة إنشاء إطار تنظيمي في المستقبل يؤمّن قدرة الصندوق على أن يكون بمثابة عامل حفاز في نظام الأمم المتحدة الأساسي للتعاون في ميدان التنمية ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً الأنشطة الابتكارية والتجريبية للصندوق الموجهة نحو تعزيز القدرات المؤسسية الحكومية وغير الحكومية لضمان استفادة المرأة من موارد التعاون الإنمائي ، وإلى المشاركة الكاملة للمرأة ، على جميع الصُّعد ، في عملية التنمية ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٠٥/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ الذي رجّت فيه من لجنة مركز المرأة أن تنظر في ماهية التدابير التي قد تكون ضرورية لتنفيذ الإعلان ،

وإذ تعتقد أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود للقضاء على التمييز ضد المرأة بجميع أشكاله وفي كل ميدان من ميادين النشاط الإنساني ،

ورغبة منها في تشجيع مشاركة المرأة بشكل نشط في تعزيز السلم والأمن والتعاون الدولي ،

وإذ تحييط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٨٤ المؤرخ في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ، الذي أخذ فيه المجلس في اعتباره أن ملايين من النساء لا يزلن يتعرضن لمعاملة رهيبة وأن كرامتهن الإنسانية تنتهك نتيجة وجود أشكال ومظاهر مختلفة للاستعمار والسيطرة الأجنبية والفصل والتمييز العنصريين ،

وإذ تدرك الحاجة إلى تنفيذ أحكام الإعلان ،

١ - تعرب عن تصميمها على تشجيع إشراك المرأة بصورة كاملة في الشؤون الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والمدنية ، والسياسية للمجتمع وفي الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والتعاون الدوليين ؛

٢ - تدعو جميع الحكومات إلى اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة الدعاية للإعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين على نطاق واسع وتنفيذه ؛

٣ - ترجو من الأمين العام أن يواصل اتخاذ الخطوات الملائمة لكفالة الدعاية للإعلان ؛

٤ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى النظر في التدابير الملائمة لتنفيذ الإعلان ؛

٥ - ترجو من لجنة مركز المرأة ، التي تعمل كهيئة تحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، أن تنظر في التدابير التي قد تلزم لتنفيذ الإعلان في سياق الاستراتيجيات الموجهة نحو المستقبل والرامية إلى النهوض بالمرأة للفترة حتى عام ٢٠٠٠ ؛

٦ - تقرّر أن تنظر في مواصلة تنفيذ الإعلان في دورتها الأربعين في ضوء تقرير المؤتمر العالمي المقرر عقده في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ في إطار البند المعنون « عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم » .

الجلسة العامة ١٠١

١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤